الأمم المتحدة

A/68/645–S/2013/721

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس لي أن أقدم تقريرا عن التطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويتضمن هذا التقرير آخر المستجدات المتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (A/68/609-S/2013/535). ويتضمن التقرير أيضا موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان.

ثانيا – التطورات الهامة

ألف – الساحة السياسية

٣ – يظل الغموض يكتنف الوضع السائد في أفغانستان في خضم التحولات التي يشهدها البلد في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية، وإن سجلت بعض المناطق تقدما ومزيدا من

101213 101213 13-58737 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاستقرار. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تزايد الزخم في التحضيرات الفنية للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقررة لعام ٢٠١٤، في حين أضفت قائمة المرشحين النهائية مزيدا من الوضوح على معالم المنافسة السياسية، التي لا تزال في تطور مستمر. وساهم الدعم الذي قدمته إحدى الجمعيات الاستشارية الكبرى (لويا جيرغا) لإبرام اتفاق أمني ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز توقعات موافقة الجمعية الوطنية على إطار هام لمواصلة الشراكة، وبالتالي لاستمرار الانخراط في الساحة الدولية على نطاق أوسع.

٤ - وخلال فترة تسمية المرشحين الممتدة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، انضم ٢٧ شخصا إلى السباق الرئاسي، لكل منهم مرشحان لمنصب نائب الرئيس؛ وتم تسجيل ٣ ٠٥٧ مرشحا للحصول على مقاعد في مجالس المقاطعات البالغ عددها ٣٤ مجلسا. وكان أحد المنضمين إلى السباق الرئاسي و ٣٢٤ من المرشحين لشغل مقاعد في مجالس المقاطعات من النساء. وقد توخّت اللجنة الانتخابية المستقلة حفز تسجيل النساء عندما أعلنت في ٢٧ أيلول/سبتمبر أنه سيتم تسديد الودائع النقدية التي دفعتها المرشحات اللائي لم يحالفهن الحظ في الانتخابات وسيُقدم لهن الدعم بتوفير المواد اللازمة لحملاتهن الانتخابية. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، صدرت، عقب عملية تحقق أجرتها اللجنة الانتخابية مسبقا، قائمة أولية تضم عشرة مرشحين للانتخابات الرئاسية قُدّر أنهم يستوفون الشروط الدستورية والقانونية اللازمة. واستُبعد ستة عشر مرشحا، من بينهم المرأة الوحيدة، وشُطب مرشح آخر قبل بدء العملية الرسمية لأسباب تُعزى على ما يبدو إلى عدم اكتمال طلبه. ومن المفهوم أن قرارات الاستبعاد تستند أساسا إلى نص دستوري يحظر حمل الجنسية المزدوجة وشرط قانوني جديد ينص على أن يحصل المرشح مسبقا على تأييد ١٠٠ ٠٠٠ ناخب من ٢٠ مقاطعة على الأقل. وتم تخفيض عدد المرشحين لمجالس المقاطعات إلى ٢ ٧٠٤ مرشحين (منهم ٣٠٩ نساء)؛ ومن ضمن الأسباب الرئيسية للاستبعاد عدم استيفاء شرط السن والمتطلبات التعليمية. وقد اعترض المرشحون والمجتمع المدني على تأخير الإعلان عن المستبعدين لمدة ثلاثة أيام وعلى ما يُزعم من انعدام الشفافية في العملية برمتها، بما في ذلك استخدام اللجنة الانتخابية لدرجة من ''التغاضي'' في عملية التحقق من المؤيدين بالنظر إلى نقص في البيانات المتوافرة عن الناخبين، وعدم إبلاغ فرادى المرشحين المستبعَدين بسبب استبعادهم. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اللجنة الانتخابية إخطارا كتابيا بأسباب الاستبعاد إلى الأفراد المعنيين.

٥ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، عين الرئيس حامد كرزاي خمسة أعضاء في اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية (أربعة رجال وامرأة واحدة). وانتخب أعضاء اللجنة الجدد المحلل السياسي ومستشار الرئاسة القانوني السابق، عبد الستار السادات، رئيسا للّجنة. وقد

بادرت هذه اللجنة، التي أصبحت الآن هيئة دائمة بصفة قانونية، إلى إنشاء مقر جديد وسياسات وإجراءات جديدة، كما قامت بتعيين موظفيها. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس كرزاي الأمر بأن تخصص الحكومة للّجنة تمويلا أوليا بمبلغ ٢٠ مليون أفغاني (حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ دولار) ومبنى يكون مقرا لها في كابل، فضلا عن المركبات والحماية الشخصية لأعضائها. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت جهات مانحة على هياكل تمويلية لتقديم المساعدة الدولية إلى هذه الهيئة. وقررت لجنة الشكاوى التي بدأت تتلقى الاعتراضات والشكاوى بشأن أهلية المرشحين فيما يتعلق بالقائمة الأولية في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، أن البت في هذه الشكاوى والاعتراضات سيجري في كابل، على أن تُنشئ فروعا لها في المقاطعات في الوقت المناسب لتلقي الشكاوى المتعلقة بالخطوات الأخرى في العملية الانتخابية. وقد ورد ما مجموعه ١ ٠٥٦ من الاعتراضات والشكاوى. وعقب البت فيها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت لجنة الشكاوى استنتاجاتها إلى اللجنة الانتخابية. وفي اليوم التالي، صدرت القائمة النهائية التي تضمنت مرشحا إضافيا واحدا للرئاسة وتسعة مرشحين إضافيين لمجالس المقاطعات (٣٠٨ نساء).

٦ - وفيما يلي المرشحون الأحد عشر للرئاسة، حسب الترتيب الذي سيدرجون به في ورقة الاقتراع: عبد الله عبد الله، وداود سلطانزوي (أعيد إدراجه في القائمة النهائية)، وعبد الرحيم وارداك، وعبد القيوم كرزاي، ومحمد أشرف غاني أحمدزاي، وسردار محمد نادر نعيم، وزلماي رسول، وقطب الدين هلال، ومحمد شفيق غول آغا شيرازي، وعبد الرب رسول سياف، وهدايات أمين أرسلا. ولثلاثة من المرشحين مرشحات لمنصب نائب الرئيس.

٧ - وسعيا لمنح حق الاقتراع لأقصى عدد ممكن من الناخبين، قررت اللجنة الانتخابية في ١٧ أيلول/سبتمبر تمديد عملية تحديث سجل الناخبين على مستوى المناطق لفترة ٤٥ يوما تنتهي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مع الاستعانة بأفرقة تسجيل متنقلة لتوسيع نطاق الوصول إلى الناخبين. وبحلول نهاية هذه المرحلة، كان قد تم إصدار ما يزيد عن ثلاثة ملايين بطاقة جديدة للناخبين، صدر ثلثها تقريبا للنساء. وللنهوض بالجهود الرامية إلى شمول الجميع في العملية الانتخابية، اتخذت الأمم المتحدة في أفغانستان موضوع ''المشاركة السياسية حقٌّ للجميع - المرأة ناخبة ومرشحة'' موضوعا ليومها السنوي المفتوح بشأن القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، حدد المشاركون من المجتمع المدني تفشي المواقف الذكورية، وانعدام الأمن، ومواقع مراكز الاقتراع، وعدم كفاية الموظفات في الدوائر الانتخابية وقطاع الأمن، وانخفاض مستوى الوعي في صفوف النساء باعتبارها من التحديات الرئيسية التي تحول دون إدماج المرأة بشكل كامل. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتعاون مع الشركاء المحليين،

١٤ حدثا تفاعليا وحلقة نقاش في جميع أنحاء البلد لإذكاء الوعي بالقضايا المتعلقة بالاقتراع وإتاحة حيز للنقاش العام.

٨ - ومن المعترف به أن أمن موظفي الانتخابات والمرشحين والمناصرين والناخبين والمعدات الانتخابية شرط أساسي لضمان المشاركة الفعالة وتعزيز الثقة في العملية ككل. وقد وجه كل من حركة طالبان والفصيلة المسلحة من الحزب الإسلامي، بقيادة قلب الدين حكمتيار، دعوة علنية إلى الأفغان بعدم المشاركة في الانتخابات، ووردت تقارير تفيد توزيع منشورات تهديدية في بعض الأجزاء من شرق أفغانستان. و لم تُدرَج أربع مناطق في مقاطعات زابل وغزني وهلمند (منطقتان منها في هذه المقاطعة الأخيرة) في عملية تحديث سجل الناخبين التي تنظمها اللجنة الانتخابية وذلك لأسباب أمنية. ومنذ أيلول/سبتمبر، سُجلت أربعة هجمات على مكاتب لتسجيل الناخبين وعشرة هجمات استهدفت موظفي الدوائر الانتخابية، بما في ذلك قتل موظف انتخابات في مقاطعة قندز في ١٨ أيلول/سبتمبر. ولا تزال ظروف هذا الحادث غير واضحة وليس هناك حتى الآن أي دليل على وجود تهديد استراتيجي للانتخابات. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، صدر مرسوم رئاسي يتضمن مدونة سلوك للمؤسسات الأمنية خلال العملية الانتخابية، تشدد على ضرورة التزام الحياد واحترام حقوق الإنسان في سياق أداء الواجبات. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت اللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني الذي تديره الأمم المتحدة للقانون والنظام في أفغانستان ، ويرأسها وزير الداخلية، على اقتراح توظيف وتدريب ١٣ ٠٠٠ من المتقصِّيات لكفالة تحسين سبل وصول الناخبات إلى مراكز الاقتراع.

٩ - وقد أدى الحظر القانوني الذي يمنع شاغلي المناصب الرسمية من خوض الانتخابات إلى تنحي خمسة وزراء وسبعة أعضاء في الجمعية الوطنية خلال فترة تسمية المرشحين. وفي أعقاب تعديل وزاري أُجري في وقت سابق، وتحديدا في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أكد مجلس العموم في الجمعية الوطنية تعيين محمد عمر داودزاي في منصب وزير الداخلية، ومحمد أكرم خبالواك في منصب وزير الحدود والشؤون القبلية. ونظرا للاستقالات المرتبطة بالانتخابات، التحق بمجلس العموم سبعة ممثلين جدد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وأضيفَ ممثل آخر حلّ محل عضو متوفى. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عين الرئيس كرزاي السادة زرار أحمد مقبل عثماني وزيرا للخارجية بالنيابة، ومحمد أكبر باراكزاي، وزيرا للمناجم والنفط بالنيابة، وشاكر كرغار، وزيرا للتجارة والصناعة بالنيابة، وعارف نورزاي، وزيرا للمياه والطاقة بالنيابة، ودين محمد مبارز، وزيرا لمكافحة المخدرات بالنيابة.

١٠ - وظلت الجهود الرامية إلى إنشاء عملية رسمية لإحلال السلام معطلة. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة الشؤون الخارجية في باكستان عن إطلاق سراح الملا عبد الله غني برادار، الذي كان يشغل في السابق منصب نائب المرشد العام لحركة طالبان، وذلك بناء على طلب من حكومة أفغانستان. إذ ترى هذه الأخيرة أن بوسع برادار أن يضطلع بدور بنّاء ورحبت بهذه الخطوة باعتبارها مؤشرا على حسن النية. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت حركة طالبان بيانا ادعت فيه أن برادار لا يزال رهن الاعتقال وطالبت المسؤولين الباكستانيين بتوضيح وضعه. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان رفقة وفد إلى إسلام أباد حيث اجتمع برئيس الوزراء، نواز شريف، وبمسؤولين باكستانيين آخرين، كما تفيد بعض التقارير أنه التقى بالملا برادار. وشملت أنشطة المجلس بشأن اليوم الدولي للسلام تنظيم مؤتمر دولي للعلماء عن الإسلام والسلام، شاركت في استضافته منظمة التعاون الإسلامي، في كابل في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وحضر هذا المؤتمر ٢٠٠ من علماء الدين من ١٣ بلدا، أصدروا بيانا مشتركا يدين العنف والتطرف. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أسفر اجتماع عقده المجلس مع ممثلي المجتمع المدني في كابل عن إصدار إطار عمل مشترك للتنسيق والتعاون في المستقبل. وكانت مسألة مشاركة المرأة في عملية السلام محور مؤتمر نظمه المجلس الأعلى للسلام في جلال أباد في ٢٢ أيلول/سبتمبر، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونوه المشاركون إلى الدور الخاص الذي تضطلع به المرأة في التخفيف من حدة الخلافات فيما بين شرائح المجتمع. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت وزارة الخارجية مؤتمرا دوليا بشأن المرأة والسلام والأمن تم خلاله التأكيد على ضرورة تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية الأفغانية.

١١ - وأعلنت الأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج أنه حتى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، انضم إلى البرنامج ٥٣٢ ٧ فردا كما استُكمل أو استُهل ١٦٨ مشروعا وزاريا وقُدمت ١٧٠ منحة صغيرة. وبدءا من ١ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت البعثة سلسلة من الحوارات المحلية لتخفيف حدة التوترات بين الجماعات العرقية والقبلية وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية في مقاطعات دايكوندي وكابيسا ونورستان وقندز وتخار وقرديز وجوزجان. وواصلت البعثة أيضا دعمها لحوار الشعب الأفغاني بشأن السلام، وهي مبادرة من المجتمع المدني تهدف إلى صياغة خرائط طريق لدعم السلام على مستوى المقاطعات. وفي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت ٤٤ مناقشة لمجموعات تركيز - من أصل ٢٠٠ مناقشة كانت مقررة، شارك فيها ١ ٠٩٣ أفغانيا، منهم ٤٨٦

امرأة. وشملت التدابير التي اقترحها المشاركون عزل المسؤولين المتورطين في الفساد، وكفالة التعيينات على أساس الجدارة، وإنشاء آليات للرقابة العامة.

١٢ - واستمرت باستعجال متزايد المفاوضات بين كابل وواشنطن بشأن اتفاقية أمنية ثنائية، بالنظر إلى المواعيد الزمنية المتعلقة بأي التزامات عسكرية قد تتحملها الولايات المتحدة وبلدان أخرى، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، مع الرئيس كرزاي في كابل واتفقا بشأن عدد من القضايا غير المحسومة. وتأكيدا على أهمية التشاور على نطاق واسع بشأن مسائل السيادة الوطنية، دعا الرئيس كرزاي إلى انعقاد جمعية استشارية كبرى في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل عرض الاتفاق على أنظار الجمعية الوطنية. وفي عشية التجمع، جرى تعميم نص الاتفاق مشفوعا برسالة من باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة. وألقى الرئيس كرزاي كلمة أمام أكثر من ٢ ٠٠٠ من النواب المجتمعين دعما للاتفاق الذي سيظل ساري المفعول حتى عام ٢٠٢٤ وما بعده، باعتباره يمثل فرصة للانتقال إلى مرحلة الاستقرار. وفي الوقت نفسه، أكد على ضرورة التحقق من منافع الاتفاق قبل توقيعه، بما في ذلك تحقيق السلام قبل انتخابات عام ٢٠١٤. وأعربت الأغلبية الساحقة من الحاضرين عن تأييدها للاتفاق، وحثت على وضعه في صيغته النهائية في غضون أسابيع، غير أن الرئيس عاود التأكيد على شروطه المسبقة للقيام بذلك. وفي وقت سابق، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في بروكسل، أيد وزراء الدفاع في منظمة حلف شمال الأطلسي إجراء تقييم للتخطيط الاستراتيجي لترتيبات القيادة والتحكم وللقدرات المتاحة لتنظيم بعثة تدريبية واستشارية محتملة عقب اختتام ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في عام ٢٠١٤. ويتوقف أي تطور آخر في البعثة على إيجاد إطار قانوني لمركز أي قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي يُراد نشرها في أفغانستان.

باء - الأمن

١٣ - شهد موسم القتال الصيفي التقليدي موجة من الأعمال العدوانية نفذتها العناصر المناوئة للحكومة وتصدّت لها قوات الأمن الأفغانية. وقد كانت المؤسسات الأمنية المحلية، ولا سيما الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية، الهدف الرئيسي لتلك العناصر، حيث سُجلت ٧٤ في المائة من الحوادث الأمنية في الفترة ما بين ١٦ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر استهدفت قواعدها وقوافلها ونقاط التفتيش التابعة لها وموظفيها. وتعرضت القوة الدولية للمساعدة الأمنية لنسبة اثنين في المائة من العمليات المناوئة للحكومة في نفس الفترة. وسجلت معظم الحوادث الأمنية - ٧٠ في المائة في الفترة ما بين ١٦ آب/

أغسطس و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية من البلد. وشهدت منطقة سانجين في مقاطعة هلمند الجنوبية عمليات عدوانية بشكل خاص، وكان هناك نمط واضح من الممارسات التي تسعى من خلالها العناصر المناوئة للحكومة إلى فرض سيطرتها على المناطق الحدودية في مقاطعات نورستان وكونار ونانغارهار. وتواصل العناصر المناوئة للحكومة استهداف شبكات الطرق والنقل وإحكام نفوذها الكبير في المناطق الريفية التي كثيرا ما تندر فيها سلطة الحكومة أو خدماتها، بما في ذلك، وبشكل متزايد، في الغرب والشمال والشمال الشرقي. وشكلت الاشتباكات المسلحة نسبة ٤٨ في المائة من الحوادث التي سُجلت في الفترة من ١٦ أب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد زاد أيضا حجم الجماعات المسلحة التي تركز على أهداف محددة، بما في ذلك ما لوحظ خلال الاستيلاء لفترة وجيزة على المركز الإداري المحلي في جنوب منطقة بدخشان في ٢٨ أيلول/سبتمبر. بيد أن هذه العناصر المناوئة للحكومة لم تنجح في الاستيلاء على التجمّعات السكانية الكبيرة.

١٤ - وما فتئت تتزايد قدرات المؤسسات الأمنية الأفغانية. وخططت القوات المحلية ونفذت عددا متزايدا من العمليات، في حين قدمت القوة الدولية للمساعدة الأمنية الدعم الجوي والمساعدة في مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني ما يناهز ٣٠٠ ١٨٥ فرد (من أصل العدد المستهدف وهو ٠٠٠ ١٨٧ فرد) وبلغ عدد أفراد القوة الجوية الأفغانية ٨٠٠ ٦ فرد (من أصل العدد المستهدف وهو ٠٠٠ ٨ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٦). وفي أيلول/سبتمبر، أُنشئت إدارة للشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان في وزارة الدفاع وأُطلق برنامج لتجنيد الإناث في الجيش كان يضم حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٤٥٨ موظفة. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان دعمه إلى ٦٦٠ ١٤١ من أفراد الشرطة و ٩٠١ ٤ من حراس إدارة السجون المركزية. ودعما لجهود التواصل التي تبذلها المجتمعات المحلية الأفغانية في إطار برنامج مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، قام مشروع الأمم المتحدة لأعمال الشرطة الديمقراطية بتيسير إحاطات عن سلامة أفراد الشرطة في سبع مقاطعات، وكذلك مشاورات شهرية بين الشرطة وقادة المجتمعات المحلية، ومنهم نساء، في ١٥ منطقة بمقاطعات أوروزجان وبغلان وهلمند وغور وبلخ. وكرر وزير الداخلية الجديد تأكيد الالتزام بتقديم خدمات تركز بشكل متزايد على المهام التقليدية لإنفاذ القانون وتعهّد بتوظيف ٠٠٠ ١٠ امرأة في صفوف أفراد الشرطة - مع إنشاء آليات لحمايتهن من الاعتداءات والمضايقات - بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي الوقت الحالي، توظف وزارة الداخلية والشرطة الوطنية الأفغانية ما عدده ٩٩٩ ١ امرأة.

١٥ - واستمر توسيع مبادرة أمن الشرطة المحلية الأفغانية مع التركيز في المقام الأول على المنطقة الجنوبية الشرقية. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد موظفيها ما يقرب من ٢٤ ٥٠٠ موظف في ١٢٢ منطقة في ٢٩ مقاطعة. وظلت الشرطة المحلية تتعرض لعدد مرتفع وغير متناسب من الهجمات التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة. ومقاطعات نيمروز وبنجشير وسامانغان ونورستان هي المقاطعات الوحيدة التي لم يُنشأ فيها البرنامج بعد. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان توثيق ادعاءات تتعلق بارتكاب الشرطة المحلية الأفغانية لتجاوزات - معظمها يمر دون عقاب - ولا سيما في الشمال الشرقي والشرق. أما في الأماكن الأخرى، فتضطلع القوة بمهامها على نحو يرضي السكان المحليين.

١٦ - وبتولي قوات الأمن الأفغانية زمام القيادة في ساحة المعركة، استمر ارتفاع معدلات الإصابات كما ظلت نسبة الاستتراف عالية. ونادرا ما يكون هناك اتفاق بشأن الأرقام في هذا الصدد. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، نقلت وسائط الإعلام عن مسؤول كبير في وزارة الداخلية قوله أن ٢٧٣ ١ من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية و ٧٧٩ من أفراد الشرطة المحلية الأفغانية لقوا حتفهم منذ شهر نيسان/أبريل. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، صدرت تقارير تفيد انشقاق قائد من القوات الخاصة الأفغانية في مقاطعة كونار. وفي الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سُجلت خمسة هجمات نفذها أفراد من الداخل ضد الجيش الدولي في مقاطعات قندهار وباكتيا وباكتيكا وزابول وكابل - مقابل ١٤ هجوما مماثلا خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٢. وتكبدت صفوف العناصر المناوئة للحكومة أيضا خسائر في الأرواح. فقد قُتل عدد من القادة الرفيعي المستوى المدرجين في قوائم الجزاءات التي وضعها مجلس الأمن، ومنهم حكيم الله محسود الذي قُتل في هجوم بطائرة بدون طيار في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ونصير الدين حقاني، الذي قُتل على يد مجهولين في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ومولاوي أحمد جان، الذي قُتل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٧ - وواصلت الأمم المتحدة رصد الأحداث الأمنية التي تؤثر في عمل الجهات الفاعلة من المجتمع المدني وتنقلهم وسلامتهم، ولا سيما تلك الأحداث التي تؤثر في تنفيذ الأنشطة والبرامج المقررة. وفي الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سُجل ٢٨٤ ٥ حادثا، مما يمثل زيادة بنسبة ١٣,٩ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام، كان متوسط الحوادث المسجلة يزيد عن تلك المسجلة في عام ٢٠١٢ بنسبة ١٣,٢ في المائة، ولكنه يقل بنسبة ١٦ في المائة عن تلك المسجلة في عام ٢٠١١. ونُفذ ٨٩ هجوما انتحاريا في الأشهر العشرة الأولى من العام - وهو نفس العدد المسجل في عام ٢٠١٢ - حيث شُن ٤٥ من هذه الهجمات في مقاطعات قندهار

وهلمند وباكتيكا وكابل. ومن بين الهجمات البارزة ذات الطابع المعقد ذلك الهجوم الذي استهدف قنصلية الولايات المتحدة في هيرات في ١٣ أيلول/سبتمبر، وأدى إلى مقتل ثمانية أشخاص على الأقل، والانفجار الذي وقع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في مسجد إحدى المقاطعات خلال احتفال تذكاري بمناسبة عيد الأضحى، مما أسفر عن مقتل حاكم مقاطعة لوغار وثلاثة آخرين. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أول هجوم انتحاري تشهده العاصمة منذ تموز/يوليه، استُهدفت قافلة عسكرية دولية على مشارف كابل خارج مجمّع تجاري يأوي موظفي الأمم المتحدة. وقد قُتل في هذا الهجوم مدنيان بالإضافة إلى المهاجم. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أدى انفجار بالقرب من المرافق التي كان يجري إعدادها لاستضافة الجمعية الاستشارية الكبرى إلى مقتل ثمانية مدنيين وإصابة ٢٣ آخرين. وجدير بالملاحظة استمرار تزايد حجم الأجهزة المتفجرة، بما في ذلك اكتشاف أكبر شاحنة ملغومة يُعثر عليها حتى الآن في أفغانستان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تحوي ٢٧ طنا من المتفجرات و ٦٨ لغما مضادا للدبابات.

١٨ - وتعرضت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون وهيئات إنسانية أخرى لمجموعة متنوعة من الحوادث المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك التهديدات والمراقبة المعادية ضد المنشآت. وظلت الأوضاع الأمنية المتقلبة والمحفوفة بالمخاطر قيد الاستعراض المستمر من جانب نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في أفغانستان، الذي حصل على درجة ''جيد جدا'' في تصنيف أجرته بعثة الامتثال والتقييم التابعة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في تشرين الأول/أكتوبر. وما دامت الأمم المتحدة تعتمد على البلد المضيف لكفالة أمن مبانيها وموظفيها، فإن هناك بعض المخاوف بشأن مستقبل مديرية حماية المؤسسات الدولية التابعة لوزارة الداخلية. إذ تعمل وحدات الشرطة التابعة للمديرية في ثلاث مناطق وتتولى توفير الحراسة لقوافل الأمم المتحدة. وقد أثبتت فعاليتها، ولا سيما خلال الهجوم الذي استهدف في أيار/مايو مجمّع المنظمة الدولية للهجرة. وكان من المقرر توسيع البرنامج بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤ لولا استنفاد كل المساعدات المقدمة من الجهات المانحة.

١٩ - وتمكن قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من الأمم المتحدة، من تطهير نحو ٣٠٠ حقل من حقول الألغام في ١٠٠ من المجتمعات المحلية، وأُعلنت سبع مناطق إضافية مناطقَ خالية من الألغام. ويقدر عدد حقول الألغام المتبقية بنحو ٥٣٦ ٤ حقلا تؤثر في ٦٢٨ ١ من المجتمعات المحلية في ٣٣ مقاطعة. ومقارنة بعام ٢٠١٢، ارتفع عدد الحوادث التي تنطوي على الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك في المناطق التي أخلتها مؤخرا القوات العسكرية الدولية، حيث سُجلت ٣٤٤ إصابة، منها ٩٩ حالة وفاة، في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وتعمل الأمم المتحدة مع القوة

الدولية للمساعدة الأمنية من أجل كفالة تطهير المباني المغلقة أو المنقولة من الألغام والذخائر غير المنفجرة.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٠ - واصلت باكستان وأفغانستان سعيهما للتنسيق البنّاء في مجال التعاون الاقتصادي والشؤون الأمنية، وكذلك في ما يتعلق بإطلاق عملية سلام بقيادة أفغانستان. وفي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر، التقى وفد من اللجنة الدائمة لمجلس الشيوخ الباكستاني المعنية بالدفاع مع نظيره الأفغاني لاستعراض قضايا الأمن والتعاون. وعقب هذا الاجتماع، نُظمت الجولة السابعة للحوار البرلماني بين باكستان وأفغانستان، وذلك في إسلام أباد في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد توقف طويل، عُقد في كابل الاجتماع الرابع لهيئة تنسيق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان، سعيا لإحداث زخم يؤدي إلى إبرام اتفاقات ثنائية. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد رابع اجتماع ثلاثي بين أفغانستان وباكستان والمملكة المتحدة في لندن، جرى التركيز خلاله على مسائل الاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي وعملية السلام.

٢١ - وواصلت أفغانستان تعاونها مع البلدان الأخرى المجاورة لها، سواء على المستوى الثنائي أو في المحافل الإقليمية. وفي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، توجه الرئيس كرزاي، على رأس وفد رفيع المستوى، إلى بيشتيك لحضور مؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة شنغهاي للتعاون، حيث التزم بمواصلة تعزيز العلاقات مع المنظمة. وفي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر في إسلام أباد، اعتمد المشاركون في الدورة الرابعة للمجلس الحكومي الدولي المعني بمشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا (CASA 1000) ثلاثة قرارات تُنشئ عقود إطارية ولجان المشتريات والتمويل. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قام الرئيس كرزاي بزيارة رسمية إلى الصين، حيث اجتمع بالرئيس شي جينبينغ، الذي أكد التزام بكين بإرساء الاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان والمنطقة ككل. وفي دوشانبي، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وقع الرئيس كرزاي ورئيس طاجيكستان، إمام علي رحمن، اتفاقا بشأن إزالة الألغام وبروتوكولات المعابر الحدودية والتعاون في مجال التأمين. وأُولي اهتمام خاص لمسألة تنفيذ مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، ولمقترح يرمي إلى إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين طاجيكستان وأفغانستان وتركمانستان. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رؤساء شرطة الحدود الروسية والطاجيكستانية والأفغانية في معبر شرخان بندر الحدودي. وأعرب قائدا القوات الحدودية الطاجيكستانية والأفغانية عن قلقهما إزاء تسلل العناصر الإجرامية والمتطرفة على امتداد

الحدود الأفغانية الطاجيكستانية، وطلبا إلى الاتحاد الروسي تقديم الدعم الفني واللوجستي في هذا الصدد. ووقعت البلدان الثلاثة بروتوكولا بشأن التعاون الحدودي، واتفقت على إنشاء لجنة مشتركة معنية بهذه المسألة. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد وزراء خارجية الاتحاد الروسي والهند والصين في اجتماعهم الثلاثي السنوي الثاني عشر، على ضرورة استمرار الدعم الدولي لأفغانستان وضرورة تحقيق مزيد من التكامل الإقليمي معها. وفي مشاورة ثلاثية رفيعة المستوى بشأن أفغانستان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت باكستان والاتحاد الروسي والصين على الحاجة إلى مشاركة دولية أكبر في مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

٢٢ - وما فتئت عملية إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان تثبت ما تنطوي عليه من إمكانات تعود بالنفع على المنطقة. وفي اجتماع لكبار مسؤولي عملية إسطنبول عُقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت أفغانستان عن التقدم المحرز بشأن التدابير الستة المتعلقة ببناء الثقة، وذلك منذ مؤتمر ألماتي الوزاري المعني بعملية إسطنبول المعقود في نيسان/أبريل. وفي إطار التحضير لاجتماع كبار المسؤولين في نيودلهي، المقرر عقده حاليا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، يجري الاضطلاع بدراسة متخصصة بشأن طرائق تمويل بديلة لعملية إسطنبول وتدابيرها الستة الرامية إلى بناء الثقة.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٣ - في الفترة ما بين ١٥ و ١٧ أيلول/سبتمبر، قامت نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بزيارة إلى أفغانستان. واجتمعت مع كبار المسؤولين في الحكومة والأمن، بما في ذلك الرئيس كرزاي، وأجرت محادثات مع كل من رئيس اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وممثلين عن المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وحثت على عدم التضحية بالمكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان في السنوات الاثنتي عشرة الماضية لتحقيق مآرب سياسية في خضم متطلبات العمليات الانتقالية، وشدّدت بوجه خاص على ضرورة حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكفالة مساءلة المؤسسات الأمنية الأفغانية. وأعربت عن قلقها إزاء انعدام التشاور في عملية تعيين الأعضاء الخمسة الجدد في اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والأثر المحتمل لذلك في مركز هذه الهيئة بالنظر إلى اقتراب موعد استعراض اعتمادها الذي تجريه كل خمس سنوات لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، خضعت اللجنة للاستعراض، وستصدر توصية رسمية بشأنها في وقت لاحق.

٢٤ - وظل النزاع يودي بحياة العديد من المدنيين. ففي الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سقوط ٢ ٥٧٢ من الضحايا في صفوف المدنيين (٨٤٦ حالة وفاة و ٧٢٦ ١ جريحا). وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للضحايا في صفوف المدنيين خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣ إلى ٣٩٤ ٧ ضحية (٥٦٨ ٢ حالة وفاة و ٨٢٦ ٤ جريحا)، مما يمثل زيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٢. وتعزى ثلاثة أرباع هذه الإصابات إلى العناصر المناوئة للحكومة. فقد تسبب استخدامها للأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك في الهجمات المعقدة والعمليات الانتحارية، في ٤٩ في المائة من هذه الإصابات وتظل هذه الأجهزة تشكل أكبر تهديد للمدنيين. وقد عزت البعثة ١٠ في المائة من نسبة الضحايا المدنيين إلى القوات الموالية للحكومة ونسبة أخرى قدرها ١١ في المائة إلى العمليات والهجمات البرية التي تعذر نسبها إلى أي طرف؛ وتُعزى نسبة ٤ في المائة المتبقية من الإصابات في معظمها إلى المتفجرات من مخلفات الحرب وعمليات القصف عبر الحدود. ولعلّ أكثر ما يلفت الانتباه في الأشهر العشرة الأولى من العام عدد المدنيين الذين قُتلوا (٤٥٦) أو جُرحوا (٤٥٤ ١) خلال الاشتباكات البرية بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها: فقد سُجلت زيادة نسبتها ٣٦ في المائة مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٢. والمنطقة الشرقية تبعث على القلق بصفة خاصة، حيث تسجل زيادة سنوية بنسبة ٥٢ في المائة في عدد الضحايا المدنيين نتيجة الاشتباكات البرية.

٢٥ - وظل الأطفال الأفغان يعانون من عواقب النزاع المسلح. ففي الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقوع ٤٤٤ حادثا تعرض فيه الأطفال إلى القتل أو التشويه بسبب أعمال العنف المرتبطة بالنزاع - تشمل ١٣٨ حالة وفاة و ٣٠٦ إصابات بجروح. وتعكس هذه الأرقام انخفاضا نسبته ستة في المائة في الوفيات وارتفاعا نسبته ٢٣ في المائة في الإصابات. فقد أدت عمليات القصف المدفعي والصاروخي، إلى جانب تبادل إطلاق النار خلال الاشتباكات البرية، إلى قتل ٤٢ طفلا وجرح ١٤٥ آخرين، مما يمثل زيادة نسبتها ٦٧ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢. وتسبب انفجار الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية في ١٣ حالة وفاة أخرى و ٢٧ إصابة بجروح في صفوف الأطفال، على قدم المساواة مع النسبة المسجلة في نفس الفترة من عام ٢٠١٢. ونُسبت معظم الإصابات في صفوف الأطفال (٦٢ في المائة) إلى جماعات المعارضة المسلحة، و ١٤ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة، في حين تعذر تحديد المسؤولين عن النسبة المتبقية. وقامت البعثة أيضا بتوثيق ٢٣ هجوما ضد منشآت تعليمية، بما في ذلك قيام العناصر المناوئة للحكومة بإطلاق النيران على مدرسة في

مايواند (مقاطعة قندهار) في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل طفل يبلغ من العمر ثماني سنوات. وسُجلت سبعة حوادث تتعلق بتجنيد الأطفال – يُعزى اثنان منها إلى الشرطة المحلية الأفغانية وخمسة إلى العناصر المناوئة للحكومة. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع الفريق العامل الحكومي التقني المعني بالأطفال والتراعات المسلحة من أجل تسريع تنفيذ خطة العمل الرامية إلى منع تجنيد القُصّر. وطُلب من جميع الوزارات المعنية الإدلاء بتعليقاتها بشأن خريطة الطريق المفضية للامتثال للخطة. وفي الفترة ما بين ٢٠ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قام المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بزيارة إلى كابل. وعقد اجتماعات مع مسؤولين حكوميين وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء الأمم المتحدة، كرر خلالها التزام المنظمة على المدى الطويل إزاء نساء وأطفال أفغانستان، ودعا إلى زيادة التمويل من أجل تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية لأشد الفئات ضعفا.

٢٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان رصد تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة والجهود المبذولة من أجل وضع حد للممارسات الضارة من قبيل الزواج القسري وزواج الأطفال. ووفقا لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، التزمت حكومة أفغانستان بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا القانون. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أفاد ممثلو الحكومة بأن هذا التقرير سيكون جاهزا في وقت لاحق من هذا العام. وتقدم الأمم المتحدة المساعدة التقنية في إعداد التقرير بناء على طلب من وزارة شؤون المرأة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت المنظمة دعمها لعدد من المناسبات التي نُظمت في مختلف أنحاء أفغانستان احتفالا باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وبدء الحملة السنوية التي تمتد على مدى ١٦ يوما من الأنشطة العالمية لإنهاء العنف الجنساني. واستمرت مناقشات مجموعات التركيز وحلقات النقاش وحلقات العمل مع مجموعات الشباب والقادة الدينيين والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني طوال مدة الحملة لزيادة الوعي وتأكيد الحاجة الماسة لاتخاذ مزيد من الإجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات الأفغانيات والنهوض بحقوق المرأة.

٢٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة زيارة مرافق الاحتجاز التي تديرها السلطات الأفغانية في جميع أنحاء البلد لتقييم معاملة المحتجزين في سياق التراع، ومدى تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ١٢٩ بشأن منع التعذيب وسوء المعاملة. وفي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر، زار موظفو البعثة ٢٧ موقعا في ١٣ مقاطعة، بما في ذلك المرافق التي تديرها المديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية ومديرية السجون المركزية والجيش الوطني الأفغاني. وأثيرت مخاوف بشأن حوادث جديدة يُدعى أنها تنطوي على التعذيب وسوء المعاملة بُلّغ بها وزير الداخلية الجديد ومدير الأمن الوطني، اللذان التزما بالتصدي لأي انتهاكات في

المؤسسات التابعة لهما. وواصلت البعثة أيضا عملها مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل استعراض ممارسات الاحتجاز في مجموعة مختارة من مرافق الاحتجاز التي تديرها السلطات الأفغانية. وأجرت القوة الدولية للمساعدة الأمنية استعراضها التصديقي الثاني لتحديد المواقع التي يمكن نقل المحتجزين إليها من عُهدة القوات العسكرية الدولية إلى مؤسسات الأمن الأفغانية دون تعريضهم لخطر التعذيب.

٢٨ - وساندت البعثة، ومعها مجموعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، عملية إعادة صياغة ١٧٣ من التوجيهات التنفيذية المتعلقة بالسجون، وهي عملية يُتوقع إتمامها بحلول نهاية العام. وقد صدر حتى الآن ١١٤ توجيها من هذه التوجيهات. وواصلت البعثة أيضا عملها مع الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان ومع الشركاء المعنيين لتحسين البنية الأساسية للسجون في أفغانستان.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٢٩ - سعيا لكفالة استمرار الزخم في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، قامت البعثة بتيسير مناقشات بين وزارة المالية والجهات المانحة استعدادا لاجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد المقرر عقده في أوائل عام ٢٠١٤، والذي سوف يتم خلاله استعراض التقدم المحرز وتحديد مجالات التركيز الرئيسية بين الحكومة والجهات المانحة الدولية قبل عقد مؤتمر بشأن التنمية، تشترك في استضافته حكومتا أفغانستان والمملكة المتحدة في وقت لاحق من عام ٢٠١٤. وقد أُنشئت لجنة توجيهية لاجتماع الاستعراض، تضم ممثلين عن الجهات المانحة الرئيسية ووزارة المالية والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والبعثة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اختار أعضاء المجتمع المدني ممثلين لهم في الأفرقة العاملة الفنية الثلاثة التابعة لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة (التخطيط، وتنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان).

٣٠ - ولئن كان بطء التقدم المحرز في وضع برنامج إنمائي خلال العملية الانتخابية ونقل السلطة أمر لا مفر منه، فإنه يبعث على القلق، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة السائدة. فقد أثرت موجة استقالات الوزراء وكبار المسؤولين واستبدالهم في سرعة عمليتي التخطيط والتنفيذ. وعلى سبيل المثال، في حين استمر العمل من أجل وضع اللمسات الأخيرة على آخر البرامج الوطنية ذات الأولوية، البالغ عددها ٢٢ برنامجا، وهو برنامج الشفافية والمساءلة، تنحى كل من الوزير الأقدم المسؤول ورئيس المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد من أجل خوض الانتخابات.

٣١ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عممت حكومة أفغانستان المشروع الأول لسياسة ميزانيات المقاطعات، على نحو ما يقتضيه إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتتوخى هذه السياسة تحقيق توازن بين دور الحكومة المركزية مع تعزيز قدرة سلطات المقاطعات والمناطق على تحسين تقديم الخدمات بصورة مباشرة. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عُرض تقرير الإنفاق الحكومي للسنة المالية ١٣٩١ (٢١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقد قُلصت الفترة نتيجة التغييرات في دورة الميزانية) على مجلس العموم بعد مناقشته في اللجان الفنية للمجلس. وأفادت لجنة المالية والميزانية التابعة لمجلس العموم أن ٢٥ من مجموع ٥٥ وحدة من وحدات الميزانية الحكومية قد أنفقت أقل من ٤٠ في المائة من الميزانية المخصصة لها. وفي حين كان هناك انتقاد لمعدل تنفيذ الميزانية وقلق بشأن بعض بنودها، فقد حال عدم اكتمال النصاب دون إجراء تصويت في هذا الشأن. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض وزير المالية الميزانية الوطنية للسنة المالية ١٣٩٣ (٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) على مجلس الشيوخ. وتقدر هذه الميزانية بمبلغ ٧,٩ بلايين دولار منها ٤,٩ بلايين دولار للميزانية التشغيلية و ٣ بلايين دولار لميزانية التنمية. وأفاد الوزير أن نسبة كبيرة من الإنفاق مخصصة بالضرورة للجيش والشرطة. وستُعرض الميزانية على مجلس العموم بعد إدلاء مجلس الشيوخ بتعليقاته عليها.

٣٢ - وأدى الغموض الذي يكتنف عملية الانتقال السياسي والأمني إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في بلد يتوقف النشاط الاقتصادي فيه إلى حد كبير على القطاع الزراعي المتقلب. وأفاد تقرير البنك الدولي عن المستجدات الاقتصادية لشهر تشرين الأول/أكتوبر أن التوقعات تشير إلى أن النمو القوي الذي سُجل في عام ٢٠١٢ عقب موسم حصاد وفير وبلغ ١٤,٤ في المائة سينخفض إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٣. وشهدت الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣ تراجعا في تحصيل الإيرادات بنسبة ١١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. ويعدّ ضعف المؤسسات، بالاقتران مع التباطؤ المسجل على نطاق أوسع، من العوامل التي أسهمت في هذا التراجع. واعتمدت وزارة المالية عددا من التدابير لتثبيت الإيرادات، بما في ذلك إدخال تغييرات على مستوى القيادة في إدارة الجمارك؛ ومع ذلك، يظل احتمال الإخفاق في تحقيق أهداف صندوق النقد الدولي وبالتالي الحصول على مدفوعات حوافز الصندوق الاستئماني لإعمار أفغانستان، احتمالا واردا.

٣٣ - واستمر التقدم المحرز في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وتم الاتفاق على خمسة مجالات ذات أولوية هي: التنمية الاقتصادية العادلة، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والإنصاف الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري، والعدالة وسيادة القانون، والحكم الخاضع للمساءلة. وفي إطار ركيزة سيادة

القانون، تم الاتفاق على أهداف مشتركة بين شركاء الأمم المتحدة المعنيين ويجري وضع برنامج للتعاون في هذا الصدد. كما يجري بحث إمكانية إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء للعدالة وسيادة القانون بغية المساعدة في كفالة قدر أكبر من الاتساق في تقديم الدعم لهذا القطاع.

خامسا – المساعدة الإنسانية

٣٤ – شهدت الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عودة ما عدده ٠٩٧ ٧ لاجئا إلى أفغانستان بصورة طوعية. ومن مجموع هؤلاء اللاجئين، وَفَد ١٠٨ ٥ لاجئين من باكستان و ٩٥٧ ١ لاجئا من جمهورية إيران الإسلامية والباقي من بلدان مجاورة أخرى. وبذلك أصبح عدد اللاجئين العائدين بمساعدة الأمم المتحدة ١٩٤ ٣٦ لاجئا في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣، مما يمثل انخفاضا نسبته ٥١ في المائة، مقارنة مع عام ٢٠١٢. وفي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر، عُقد في إسلام أباد الاجتماع الثالث للّجنة التوجيهية الرباعية حضره ممثلون عن حكومات أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وعن الأمم المتحدة. واتفق الأطراف على وضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد.

٣٥ – وفي الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت فرقة العمل المعنية بالمشردين داخليا، التي يشترك في رئاستها كل من وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن والأمم المتحدة، ما مجموعه ٥٠٠ ١٨ مشرد بسبب النزاع الدائر. وبذلك أصبح مجموع المشردين خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٣ يصل إلى ٩٩٨ ١١٢ مشردا، من أصل المجموع الكلي البالغ ٠٠٠ ٦٢٠ مشرد. وفي الربع الحالي من العام، سُجلت أعلى مستويات النزوح في مقاطعات وردك وباكتيكا وغور وفارياب وبادغيس وفرح وقندوز، وبوجه خاص في مقاطعة هلمند.

٣٦ – ومنذ بداية عام ٢٠١٣، أجريت تسع جولات من التحصين ضد شلل الأطفال، تم خلالها تحصين ٨,٣ ملايين طفل دون سن الخامسة بجرعات متعددة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تم الإبلاغ عن ٨ حالات مؤكدة من شلل الأطفال في أفغانستان لعام ٢٠١٣، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٨٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢. واقتصرت هذه الحالات على مقاطعتي كونار ونانغارهار، حيث واجهت الجهود المبذولة لمكافحة انتشار فيروس شلل الأطفال البري صعوبة خاصة بسبب انعدام الأمن. ولم ترد تقارير عن أي حالات لشلل الأطفال في جنوب أفغانستان منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وتفيد التقديرات أن ٩٠ في المائة من السكان يعيشون في مناطق خالية من فيروس شلل الأطفال.

٣٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت موجة الجفاف التي اجتاحت الجزء الغربي والمرتفعات الوسطى عن موسم حصاد أعجف ونقص في المواد الغذائية ونزوح السكان. وقامت المنظمات غير الحكومية، بدعم من الأمم المتحدة، بتوزيع ٨٠٠ ١ طن من المواد الغذائية وغير الغذائية على ٦٠٠ ٨ أسرة معيشية صُنفت ضمن فئة المهددين للغاية. وتشير التوقعات الجوية إلى أن فصل الشتاء سيتّسم بالاعتدال، لكن بالنظر إلى الفقر المزمن ونقص الخدمات الأساسية التي تُفاقم من أثر هذا الفصل، يجري تنفيذ خطط الاستعداد لفصل الشتاء في أوساط المجتمعات الضعيفة في ١٠٠ منطقة في ٢٢ مقاطعة.

٣٨ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٢٣٥ حادثا ضد العاملين في المجال الإنساني منها ٢٧ حالة وفاة و ٢٤ حالة اعتقال و ٤٥ حالة إصابة و ٧٢ حالة اختطاف. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده، تم الإبلاغ عن ٢٤ حادثا من حوادث العنف المحددة الأهداف وغير المباشرة في ١٥ مقاطعة، بما في ذلك مقتل أحد العاملين في مجال تقديم المعونة بصاروخ لم يوجه بدقة في نورستان، ووفاة أحد العاملين المحليين في قطاع الصحة وهو يحاول الفرار من محتجزيه. وسُجلت معظم عمليات الاختطاف على الطرق الرئيسية في هيرات وباكتيا ووارداك وكونار. أما في المناطق المتنازع عليها، فقد أدى ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين إلى إثقال كاهل القائمين على تقديم خدمات الطوارئ. وأصبح الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للحالات الحرجة متعذرا بسبب نقص القدرات المتاحة في ضوء تزايد الطلب عليها وعدم التزام أطراف النزاع باحترام المبادئ الإنسانية.

٣٩ - وبحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كان التمويل المقدم من أجل خطة العمل الإنسانية المشتركة قد بلغ ٣٢٦ مليون دولار، فأصبحت الخطة بذلك مُمولة بنسبة ٦٩ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، سيتم إنشاء صندوق إنساني مشترك، تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية، من أجل كفالة تحديد الاحتياجات الاستراتيجية والجغرافية بمزيد من الدقة وترتيبها حسب الأولوية.

سادسا - مكافحة المخدرات

٤٠ - سجلت الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٣، الصادرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، رقما قياسيا في زراعة الخشخاش في أفغانستان. وبلغ مجموع المساحة الإجمالية المزروعة ٠٠٠ ٢٠٩ هكتار، وهي مساحة تزيد بنسبة الثلث عن المساحة المزروعة في عام ٢٠١٢. وبلغ محصول هذه المساحة ٥٠٠ ٥ طن من الأفيون، مما يمثل زيادة سنوية نسبتها ٤٩ في المائة. وقد عزت وزارة مكافحة المخدرات ومنظمة الأمم المتحدة،

اللتان اشتركتا في إعداد الدراسة، هذا الارتفاع في المحاصيل إلى ارتفاع سعر الأفيون وكذلك المضاربات الناجمة عن حالة الغموض التي تكتنف الأحداث المرتقبة في عام ٢٠١٤. وسُجلت تسعة وثمانون في المائة من الأنشطة الزراعية في المناطق المعتادة لزراعة الخشخاش في الجنوب والغرب، وأيضا بين المناطق الأقل أمنا في البلد. وارتفعت أنشطة الزراعة بنسبة ٣٤ في المائة في مقاطعة هلمند، التي يوجد بها وحدها ٦٩٣ ١٠٠ هكتارا من الخشخاش. وانخفض إجمالي عدد المقاطعات ''الخالية من الخشخاش'' من ١٧ إلى ١٥ مقاطعة، بعد أن فقدت مقاطعتا فارياب وبلخ في الشمال مركز ''المقاطعة الخالية من الخشخاش''.

٤١ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة مكافحة المخدرات، بدعم تقني من الأمم المتحدة، تقرير المخدرات في أفغانستان لعام ٢٠١٢. وقد تضمن هذا التقرير، وهو الأول في سلسلة من التقارير المزمع تقديمها سنويا، لمحة عامة عن التقدم المحرز في بعض جوانب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. وأبرز أن الجهود المبذولة للقضاء على المخدرات في عام ٢٠١٢ قد زادت بنسبة ١٥٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١، حيث تم تدمير ٦٧٢ ٩ هكتارا من حقول خشخاش الأفيون. وفيما يتعلق باستهلاك هذه المادة، يقدر عدد متعاطي المخدرات في أفغانستان بحوالي مليون بالغ. وفي حين زادت القدرات المتاحة لمعالجة المدمنين، حيث قُدر عدد المراكز بنحو ١٠٢ في عام ٢٠١٢، مقابل ٤٣ مركزا في عام ٢٠٠٩، فإنها لا تغطي سوى ٥,٩ في المائة من متعاطي الأفيون والهيروين في البلد. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد القضايا المعروضة على فرقة العمل المعنية بالعدالة الجنائية من ٣٩٥ في السنة الأفغانية ١٣٨٨ (آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٠) إلى ٥٨٨ في عام ١٣٩١ (آذار/مارس ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣). وفي الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، كانت أبرز القضايا المعروضة على فرقة العمل محاكمة الرئيس السابق لشرطة مقاطعة نيمروز، الذي أُدين في ١٨ أيلول/سبتمبر بارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات؛ ولا تزال هذه القضية قيد الاستئناف.

٤٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة العمل مع وكالات مكافحة المخدرات وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء المنطقة لدعم التعاون بين المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون، والوقاية من إدمان المخدرات وعلاجه، والاضطلاع بوضع السياسات وجهود الدعوة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد في بيشكيك، تحت رعاية البرنامج، الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. واعتمدت البلدان الثلاثة إعلانا رسميا يعزز التعاون المشترك على مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد في دوشانبي اجتماع مع وزراء ورؤساء وكالات مكافحة المخدرات في كل من الاتحاد الروسي وأفغانستان

وأوزبكستان وباكستان وتركمانستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان والولايات المتحدة.

سابعا – دعم البعثة

٤٣ – في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عُرضت الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/68/327/Add.4) لعام ٢٠١٤ على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتمثل هذه الميزانية المقترحة بمبلغ ١٩١ مليون دولار انخفاضا بنسبة ٢,٥ في المائة، أو بمقدار ٥ ملايين دولار، بالمقارنة مع ميزانية عام ٢٠١٣. ويُتوخى تحقيق الوفورات من خلال زيادة تقليص المكاتب والموظفين والأصول الجوية. وشملت الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ توقع تنفيذ الميزانية بنسبة ١٠٠ في المائة وإجراء عملية تقليص فعالة وشفافة. وفي عام ٢٠١٣، تم بفضل الاستثمار الرأسمالي إنشاء مجمعات متكاملة تضم مكاتب وشقق سكنية في كل من قندهار ومزار الشريف وباميان.

٤٤ – وتتيح المكاتب الميدانية للبعثة فرصة فريدة لتغطية النطاق الوطني من أجل الاضطلاع بالمهام والأنشطة المقررة. ويجري باستمرار استعراض سبل الوصول إلى مختلف المناطق، حيث تعززت هذه السبل مؤخرا بصورة ملحوظة في قندهار، مما أتاح الوصول إلى مناطق خارج المدينة. وسعيا لتلبية الاحتياجات المحلية المتباينة، والتغلب على الصعوبات المالية والأوضاع الأمنية، ستتخلى البعثة بشكل متزايد عن نهج ''مقاس واحد يناسب الجميع''، لتُنشئ مكاتب تستجيب بصورة أكثر تحديدا للظروف المحلية السائدة. ومن الخطط الأكثر إلحاحا إعادة تشكيل مكتب باميان ليصبح مجمعا لوكالات متعددة. وفي قندوز، ما فتئت البعثة تبحث خيارات تقوم على تشارُك المباني مع شركاء الأمم المتحدة. وتَواصَل تقييم التأثير المحتمل على الأمم المتحدة نتيجة سحب القوات العسكرية الدولية التي ستعود إلى مستويات ما قبل عام ٢٠٠٥، ولا سيما فيما يتعلق بأمن المراكز الجوية الرئيسية، والدعم الطبي (بما في ذلك القدرة على الاستجابة لحالات الإصابات الجماعية) والملاذات الآمنة داخل البلد.

ثامنا – الملاحظات

٤٥ – تستهل أفغانستان عامها الأخير من مرحلة التحول السياسي والأمني في بيئة مضطربة. وهناك بعض المؤشرات الإيجابية: فقد تولت قوات الأمن الأفغانية زمام المبادرة فيما يتعلق بالأمن القومي ويجري بناء قواعد مؤسسية متينة. وتأييد الجمعية الاستشارية الكبرى لإبرام الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة إنما يدلّ على وجود اعتراف واسع النطاق في صفوف الأفغان بأن الأمن الدولي، وبالتالي دعم التنمية سيظل ضرورة أساسية لعدة

سنوات قادمة. وسيكون من الحاسم كفالة استمرار هذه المساعدة وتقديمها بطرق تعزز وتقوي المؤسسات والسيادة الأفغانية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في تيسير استمرار الدعم الدولي وفي مساندة العمليات السياسية بقيادة أفغانية، التي تشكل أساس السلام والاستقرار والتنمية في المستقبل.

٤٦ - وتشكل الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات لعام ٢٠١٤ تحولا سياسيا تاريخيا ومحور التركيز الفوري لاهتمام الأفغان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي خضم المنافسة السياسية الشرسة، تزداد أهمية عقد الانتخابات في موعدها المقرر على نحو يشمل الجميع ووفقا للإطار القانوني والدستوري لأفغانستان. فذلك هو الأساس الأكيد لإقامة الشرعية الداخلية والدولية واستمرار الدعم. وقد بلغت الاستعدادات الفنية للانتخابات مرحلة متقدمة وأُنشئت الأطر القانونية وهيئات إدارة الانتخابات. وخير دليل على مدى الاهتمام السياسي والجماهيري هو عدد المرشحين، الذي بلغ ١١ مرشحا لرئاسة الجمهورية و ٢ ٧١٣ مرشحا لمجالس المقاطعات، وكذلك إصدار أكثر من ٣ ملايين بطاقة جديدة للناخبين. وإنني أرحب بتنوع الأفرقة الرئاسية التي تضم جميع الفصائل والأصول العرقية. وتساهم مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة وموظفة في العملية الانتخابية في تعزيز صوت حيوي في الساحة العامة. وإنني أشيد بالخطوات المتخذة لتشجيع مشاركة المرأة وكفالة سبل وصول الناخبات إلى مراكز الاقتراع. كما ستساهم المراقبة المحلية والدولية الوثيقة لجميع مراحل العملية الانتخابية في تعزيز مشاعر الثقة. وإنني أحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على النظر في الطلبات المقدمة من حكومة أفغانستان لدعم المراقبة.

٤٧ - وقد يسّر ممثلي الخاص نقل الرسائل بوضوح داخل المجتمع الدولي ومارس مساعيه الحميدة في التشديد لدى هيئات إدارة الانتخابات على أهمية أن تكون عملية الانتخابات شاملة للجميع وأن تتسم بالشفافية والوضوح وفقا للقوانين الأفغانية. وهو يواصل الاجتماع مع مرشحي الرئاسة ليؤكد لهم أن تنظيم انتخابات شرعية وذات مصداقية هدف يخدم مصلحتهم أيضا. وإنني أحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على الالتزام بحملة سلمية تراعي المعايير الأخلاقية لكفالة إسهام الانتخابات في تحقيق الوحدة الوطنية. ومن شأن عقد مناقشات بين المرشحين بشأن نموذج إداري جديد يشمل جميع الأطراف - بصرف النظر عن الرئيس الذي سينتخبه الشعب - أن يساعد في تلافي السيناريو الذي يستأثر فيه الفائز بكل شيء.

٤٨ - وإن التحديات الأمنية المرتبطة بالعملية الانتخابية تحديات حقيقية ينبغي التصدي لها على نحو استباقي. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تُستخدم هذه التحديات كذريعة لحرمان

فئات من الناخبين من الحق في التصويت أو لتجنب إجراء انتخابات ضمن الإطار الدستوري. ولا بد في هذا الصدد من تعزيز التعاون الأمني فيما بين المؤسسات الأفغانية، بما في ذلك إجراء تقييمات أمنية دقيقة، واتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من حدة المخاطر، وتنظيم حملات التوعية العامة لبث مزيد من الثقة. وإنني أحث جميع الأطراف على احترام الطابع المدني للانتخابات وحق الشعب الأفغاني في التصويت.

٤٩ - وقد كان التقدم المحرز في عملية السلام مخيبا للآمال في الأشهر الأخيرة. وبعد فشل المبادرة الرامية إلى فتح مكتب للممثلين المفوّضين من حركة طالبان في الدوحة، انتقل التركيز في مساعي إقامة حوار بقيادة الأفغان من إنشاء عنوان مادي إلى تحديد المحاورين والميسّرين المناسبين والطرائق المناسبة. وفي ظل تركيز المنافسة السياسية والاهتمام على انتخابات عام ٢٠١٤، من غير المرجح التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في المدى القصير. ومع ذلك، يمكن بل وينبغي أن تستمر الخطوات الأولية المتخذة لبناء التفاهم اللازم لدعم إجراء محادثات مباشرة في المستقبل بين حكومة أفغانستان والمعارضة المسلحة. وثمة أيضا إمكانية لتوليد زخم تستفيد منه المبادرات المقبلة من خلال معالجة قضايا منفصلة ومحدّدة. وينبغي أن يشمل ذلك الجهود الرامية إلى تخفيف أثر النزاع على المدنيين عن طريق إذكاء الوعي بأحكام القانون الإنساني الدولي وأعراف الحرب والامتثال لها. ويكون لنظام الجزاءات دور مهم عندما تحدَّد أهدافه بدقة وينفَّذ تنفيذا كاملا كجزء من نهج شامل لمكافحة العنف وتعزيز المصالحة.

٥٠ - ومن البوادر المشجعة تزايد الحوار بين أفغانستان وباكستان بشأن الاستقرار والسلام، وذلك على خلفية من التعاون الاقتصادي. وهناك اعتراف متزايد بالمصالح المتبادلة المشتركة، وهو اعتراف آمل أن يتزايد باستمرار. وعلى نطاق أوسع، تعدّ زيادة المشاركة على الصعيد الإقليمي من خلال المحافل الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف تطورا محمودا وذا أهمية حيوية لتحقيق الازدهار والأمن في المنطقة بأسرها. وسوف تواصل الأمم المتحدة دعم التعاون الإقليمي بشأن السلام والمصالحة والتواصل والتجارة، مع التصدي للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وإيجاد حلول مستدامة للاجئين. فهذه هي القضايا التي تملك المنظمة خبرة خاصة في معالجتها. ويمثل دعم عملية اسطنبول أحد الأمثلة في هذا الصدد. ففي حين تعدّ آلية ''قلب آسيا'' عملية سياسية، فإن لها أيضا أبعادا عملية تتجسد في ستة تدابير لبناء الثقة. بيد أن هذه التدابير بحاجة إلى زخم أكبر لإنشاء علاقات ومناهج جديدة. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتعزيز البرامج العملية وزيادة دعم المساعي الحميدة لهذه المبادرة المملوكة إقليميا.

٥١ - والإعلان مؤخرا عن تسجيل مستويات قياسية في زراعة الخشخاش و إنتاج الأفيون أمر يبعث على القلق الشديد. إذ تشكل هذه الظاهرة أحد أعراض ومصادر عدم الاستقرار في مرحلة يسودها الاضطراب. وهي أيضا خطر جسيم يهدد الأمن والرفاه والتنمية في أفغانستان والمنطقة على نطاق أوسع. ولكي تكون جهود مكافحة المخدرات ناجحة ومستدامة، لا بد من استجابة متكاملة وشاملة ومنسقة على أعلى المستويات السياسية بين حكومة أفغانستان والشركاء المانحين. فلا سبيل للتصدي للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وما يقترن بها من إجرام وفساد غير ممارسة الإرادة السياسية الحقّة على الصعيدين المحلي والدولي. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود المنسقة في هذا المجال. وعلى سبيل الأولوية، يركز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يجري إنشاؤه حاليا، على بذل جهود متكاملة لمواجهة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة.

٥٢ - وقد يتيح تراجع الأنشطة العسكرية المضطلع بها على نطاق واسع لتحقيق الاستقرار فرصة للأخذ بنهج إنمائي أكثر استدامة، استنادا إلى الأولويات الوطنية المتفق عليها في أفغانستان. ومع ذلك، يظل المسار نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، في بلد لا يزال يعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية، مسارا محفوفا بالصعوبات. إذ تسجل النفقات الحكومية ارتفاعا، بما في ذلك تكاليف الأمن المتزايدة باستمرار، وذلك بالتزامن مع تراجع إدرار الدخل. وتتراجع أيضا مؤشرات ثقة أصحاب المشاريع التجارية. وفي هذا السياق المتقلّب، لا بد من توافر دعم منتظم من الجهات المانحة. ولتحقيق الاستدامة وثقة الجهات المانحة في أفغانستان على المدى الطويل، من الضروري بنفس القدر أن يتوافر التزام حقيقي من قبل السلطات الأفغانية بإجراء إصلاحات هيكلية. وهذا يشمل تعبئة الإيرادات وإيجاد فرص العمل وتعزيز البيئة التنظيمية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان استخدام مساعيها الحميدة في تيسير وتشجيع التقيّد بالالتزامات المتبادلة بين الحكومة والجهات المانحة في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وللمساعدة في ضمان الاستمرارية بشكل أفضل أثناء المرحلة الانتقالية السياسية، تعكف الأمم المتحدة أيضا على بحث إمكانية إقامة حوار بشأن الخطط والأطر الاقتصادية والإنمائية لأفغانستان بين المرشحين للرئاسة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة.

٥٣ - وتقرّ الالتزامات التي قُطعت في طوكيو بأهمية حماية وتعزيز المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان خلال العقد الأخير لتحقيق تنمية أفغانستان في المستقبل. وتظل حماية حقوق النساء والأطفال أولوية من أولويات الأمم المتحدة، كما أن عمل بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالضحايا من المدنيين من مواطن قوتها الفريدة. ويشمل ذلك تحقق البعثة من امتثال جميع أطراف النزاع لمقتضيات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق

الإنسان وتعزيز هذا الامتثال، مستفيدة في ذلك من وجودها في مختلف أنحاء البلد. وقد كان لما تقوم به الأمم المتحدة أثر ملحوظ فيما يتعلق بتعقّب لحوادث محددة تنطوي على سقوط ضحايا من المدنيين، فضلا عن أنشطة الدعوة التي تضطلع بها على نطاق أوسع بشأن قضايا من قبيل تأثير الأجهزة المتفجرة المرتجلة وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب. وبينما تمضي أفغانستان قدما في مرحلتها الانتقالية، ستركز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بشكل متزايد على دعم القدرات والمعرفة والمساءلة الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في أوساط المؤسسات الأمنية الأفغانية. وسيتطلب إقامة شرعية الدولة وتعزيز فعاليتها إحراز تقدم في إقامة العدل، وفي إقرار سيادة القانون وإنفاذه، بما في ذلك في مجالات الشرطة المدنية وقضايا المساواة بين الجنسين. فهذه هي المجالات ذات الأولوية في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٤ - ونظرا لانعدام الأمن والتحديات الاقتصادية ومحدودية قدرة الحكومة على الوصول إلى مختلف أنحاء البلد، تزداد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية - وهي مجال رئيسي آخر في أنشطة الأمم المتحدة. ويجري وضع تعريف واضح ومبدئي للأنشطة التي تنضوي تحت إطار المساعدة الإنسانية، وذلك من خلال الخطة المشتركة للعمل الإنساني لكفالة الحياد والاستقلالية في تقديم المساعدة على النحو المنصوص عليه في القانون الإنساني الدولي. ومن شأن صندوق إنساني مشترك للأموال المجمعة أن يساهم في تعزيز الأولويات الاستراتيجية والمواضيعية والجغرافية لخطة العمل. ففي بلد يعاني من الفقر المزمن وعقود من العنف والضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية، لا بد من زيادة الاهتمام بالصلة القائمة بين التنمية والمساعدة الإنسانية وتعزيز هذه الصلة لإيجاد حلول مستدامة وزيادة القدرة على التكيّف.

٥٥ - وإن السبيل الأمثل لوفاء الأمم المتحدة بالتزامها الطويل الأجل بتحقيق رفاه الشعب الأفغاني هو إيجاد دولة آمنة تحتضن الجميع وتتوافر فيها مقومات البقاء. وإنني أدرك أن مجلس الأمن قد يتناول بمزيد من التفصيل دور الأمم المتحدة في أفغانستان عندما تتضح الصورة أكثر بشأن أثر التحولات السياسية والأمنية. واستمرار الدعم والموارد التي تقدمها الدول الأعضاء يمكن أن يوفر قدرا من الاستقرار والقدرة على التنبؤ والاستمرارية في خضم هذه العمليات الحرجة. ويظل وجود الأمم المتحدة في مختلف أنحاء البلد عاملا حاسما، بينما تبحث البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الترتيبات الملائمة لتشارك المباني وتقاسم التكاليف بغية تعزيز الكفاءة والاتساق. وأمن موظفي الأمم المتحدة شرط ضروري لتمكينهم من أداء المهام والأنشطة المقررة ويتطلب دعما فعالا من الدولة المضيفة والجهات المانحة. ومن دون أن أستبق مناقشات المجلس، أرى أن من الأهمية بمكان زيادة التركيز على المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تبذل فيها جهودا سياسية متكاملة تسهم بقيمة مضافة دعما لتحول

أفغانستان في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤، ولا سيما بذل المساعي الحميدة في دعم عمليات سياسية بقيادة أفغانية، ورصد قضايا حقوق الإنسان وتنفيذ أنشطة الدعوة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والطفل، وتيسير نُهج متماسكة لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة، والتصدي للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة.

٥٦ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الموظفين الوطنيين والدوليين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ولممثلي الخاص، يان كوبيتشن، على تفانيهم المتواصل، رغم الظروف الصعبة عموما، في الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان.